عند نهاية حرب العراق توفرت كميات كبيرة من الأموال للسلطة المؤقتة التي كان يرأسها بول بريمر من اجل إنفاقها على إعادة بناء البلد. بعد ثمانية أشهر وعندما غادر بريمر منصبه اختفت ٨,٨ مليار دولار من تلك الأموال.
عند وصول بول بريمر الى العراق بعد انتهاء العمليات القتالية مباشرة كانت هناك ٦ مليارات دولار متروكة من برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة بالإضافة الى اصول معزولة ومجمدة و١٠ مليارات دولار على الاقل من صادرات النفط العراقي. بموجب قرار مجلس الامن المرقم ١٤٨٣ في ٢٢ مايس ٢٠٠٣ فقد تم تحويل كل هذه الأموال الى حساب جديد في البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك تحت اسم صندوق تطوير العراق وكان من المقرر انفاقها من قبل سلطة الائتلاف المؤقت " بأسلوب شفاف... لصالح الشعب العراقي ".

□ ترجمة المدى- عن: الغارديان البريطانية

الحاكم الاميركي أنفق أكثر من ٨ مليارات دولار

أين ذهبت أموال العراق يا سيد بريمر؟

كما صوّت الكونغرس الأميركي على انفاق ١٨,٤ مليار دولار من اموال دافعي الضرائب الاميركان على اعادة تطوير العراق. في ٢٨ حزيران من العام الذي سبقه، عندما غادر بريمر بغداد مبكرا قبل يومين ليتجنب الهجوم المحتمل في طريقه الى المطار، أنفقت سلطة الائتلاف المؤقت ٢٠ مليار دولار من اموال العراق مع ٣٠٠ مليون دولار من اموال الولايات المتحدة. ان " اعادة اعمار" العراق تعتبر اكبر برنامج لاجتياح اميركي منذ خطة مارشال. لقد أكد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وبول بريمر بان اعادة اعمار العراق قد تم الانفاق عليها من قبل بلد " متحرر "، اي من قبل العراقيين انفسهم. قامت سلطة الائتلاف بتمويل ما يقارب ٦٠٠ مليون دولار نقدا دون وجود اوراق تحريرية تثبت ذلك: ٢٠٠ مليون منها تم حفظها في غرفة في احد قصور صدام. كان الجندي المسؤول عنها معتادا على حفظ المفتاح في حقيبة ظهره التي تركها على منضدته عند ذهابه لتناول الغداء، كانت تلك اموالا عراقية وليست اميركية.

ان " المخالفات المالية "، كما وصفتها تقارير التدقيق الذي نفذته وكالات تابعة للحكومة الأميركية ومدققون يعملون مجتمعا لصالح جمعيات دولية، تعطي فكرة تفصيلية عن عقلية سلطات الاجتياح الأميركي والطريقة التي تعمل بها. تم تسليم حمولات من الدولارات لم يشعر الاميركان ولا مستلميها من العراقيين بانهم سيخضعون بسببها للمساءلة. وقد أشار المدققون الى اكثر من مئة عقد تضم مليارات الدولارات دفعت الى افراد وشركات اميركية عن تحقيقات ومحاكمات جنائية محتملة، كما اكتشفوا ان ٨,٨ مليارات دولار التي مرت عبر وزراء الحكومة العراقية الجديدة في بغداد عندما كان بريمر مسؤولا عن سلطة الائتلاف المؤقت لم يتم حسابها على امل اكتشاف المجال الذي انفقت فيه. كما ان ٣,٤ مليار دولار اخرى كانت مخصصة من الكونغرس لتطوير العراق تم سحبها في ذلك الحين لتمويل " الأمن ". رغم ان بريمر كان من المفروض ان يدير اموال العراق باسلوب شفاف، فلم يتم تأسيس هيئة مشورة ورقابة الا في تشرين الاول ٢٠٠٣ اي بعد ستة اشهر من سقوط صدام، للإشراف المالي الدولي المستقل على نفقات سلطة الائتلاف المؤقت (هذه الهيئة تضم ممثلين من الامم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية). في البداية قضت هيئة المشورة والرقابة أشهرا وهي تحاول العثور على مدققين توافق عليهم الولايات المتحدة. اخيرا تم، في نيسان ٢٠٠٤، تعيين مكتب شركة كي بي ام جي في البحرين، الا انها تعرضت للعرقلة، حيث كتبت الشركة في تقرير داخلي لها تقول فيه " اننا نواجه رفضا ومقاومة من كادر سلطة الائتلاف فيما يتعلق بتقديم المعلومات المطلوبة لاكمال اجراءاتنا"، وأوضح كادر الهيئة بان التعاون معها لم يعط الاولوية المطلوبة. كما ان الهيئة لم تعقد الا اجتماعا واحدا في وزارة المالية العراقية، اما الاجتماعات في بقية الوزارات فكان يتم تأجيلها باستمرار. بالاضافة الى ان المدققين قد واجهوا متاعب في الحصول على تراخيص للدخول الى المنطقة الخضراء.

يبدو ان الاميركان كان لديهم سبب وجيه للمماطلة، ففي نهاية حزيران ٢٠٠٤ كان من المقرر حل سلطة الائتلاف ومغادرة بريمر العراق. لم تكن ادارة بوش ترغب ان يقوم مدققون مستقلون بنشر تقرير عن مدى المطابقة المالية لادارتها في العراق بينما لا تزال سلطة الائتلاف موجودة ولا يزال على رأسها بريمر مسؤولا امام الصحافة، لذا فقد تم نشر التقرير في تموز. اكتشف المدققون ان سلطة الائتلاف لم تكن تحتفظ بسجلات حسابات مئات الملايين من الدولارات الموجودة نقدا في القبو، وانها منحت عقودا بمليارات الدولارات لشركات اميركية دون عطاءات، وليست لديها فكرة عما كان يحصل للأموال المسحوبة من صندوق تطوير العراق والتي كانت تنفق من قبل وزارات الحكومة العراقية المؤقتة. الافتقار الى الشفافية ادى الى مزاعم بوجود فساد. ذكر مدير احد المستشفيات العراقية انه عندما جاء لتوقيع احد العقود، قام ضابط عسكري اميركي يمثل سلطة الائتلاف بشطب السعر الاصلي ومضاعفته. احتج مدير المستشفى بان السعر الاصلي كان كافيا، فرد الضابط الاميركي بان الزيادة (اكثر من مليون دولار) كانت تمثل مجموع تقاعده. وعندما سأل مجلس الحكم العراقي بريمر عن سبب زيادة تكاليف اصلاح معمل سمنت سامراء الى ٦٠ مليون دولار في حين ان المتفق عليه هو ٢٠ مليون دولار، رد بريمر بان عليهم ان يكونوا ممتنين للائتلاف الذي انقذهم من صدام. بالاضافة الى ذلك فان العراقيين المقربين من الاميركان والذين تولوا مناصب كبيرة في الحكومة العراقية المشكلة حديثا قد استفادوا شخصيا، حيث اشتكى رجال الاعمال العراقيون مرارا من انهم كانوا مضطرين لإعطاء الرشاوى للوسطاء العراقيين من اجل ان يتمكنوا من تقديم عروضهم المتعلقة بعقود سلطة الائتلاف، كما ان اقرباء الوزراء العراقيين حصلوا على مناصب رفيعة وعقود دسمة. دليل آخر على انعدام الشفافية يأتي من سلسلة عمليات التدقيق والتقارير التي نفذها مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة، والذي تأسس في كانون الثاني ٢٠٠٤ ليرفع تقاريره الى الكونغرس. مدققو المكتب ومحاسبوه ومحققوه الجنائيون غالبا ما كانوا يجدون انفسهم منعزلين في المنطقة الخضراء حيث يتحاشاهم مواطنوهم من العاملين في سلطة الائتلاف المؤقتة. تدقيقهم المنشور في تموز ٢٠٠٤ كشف بان ضباط العقود الاميركان في سلطة الائتلاف والوزارات العراقية " لم يضمنوا ملفات العقود التي تحتوي على كل الوثائق المطلوبة، ولم يضمنوا دفع اسعار عادلة ومعقولة عن الخدمات المقدمة، ولم يستطع المتعاقدون تلبية جداول التسليم او انهم يستلمون الاجور وفق متطلبات العقد ".

كان النهب متفشيا، وملايين الدولارات ضاعت من البنك المركزي العراقي. ما بين ١١ مليون الى ٢٦ مليون دولار من ثروة العراق التي حجزتها سلطة الائتلاف كانت في عداد المفقودة، كما ان جداول الرواتب كانت مليئة بأسماء مئات الموظفين الذين لا وجود لهم، ملايين الدولارات دفعت لمتعاقدين عن اعمال شبحية غير موجودة، فمثلا نظمت قوائم بمبلغ ٣,٣٩٧,٥٠٥ ملايين دولار " لاشخاص غير موجودين في مجال العمل" و" تكاليف غير صحيحة " عن عقد إصلاح احد أنابيب النفط. اغلب التحقيقات الجنائية تتعلق بعمليات سرقة واحتيال وضياع وابتزاز مزعومة. كما تم التحقيق " بعدد من الحالات الاخرى التي لا يمكن ذكرها في هذا التقرير لحساسيتها"، منها ما ظهر عندما تم الكشف عن ١٩ مليار دينار عراقي من العملة العراقية الجديدة على متن طائرة في لبنان كانت مرسلة من قبل وزير الداخلية العراقي المعين من قبل الاميركان في حينها.

في نفس الوقت اكتشفت هيئة المشورة والرقابة بان تصدير النفط العراقي كان يجري بلا عداد، ولم تستطع هيئة تسويق النفط الحكومية ولا السلطات الاميركية اعطاء تفسير مقنع لذلك. يقول احد المدراء التنفيذيين في مجال البترول " السبب الوحيد لعدم مراقبة ذلك هو عدم الرغبة بمعرفة الكمية التي يتم تصديرها عبر الانابيب ". رسميا، كان العراق يصدّر ما قيمته ١٠ مليارات دولار من النفط في العام الاول للاجتياح الاميركي لم يتم حسابها بالاضافة الى صادرات اضافية بقيمة ٤ مليارات دولار. اذا كان الامر كذلك، فانه خلق اموالا خارج السجلات يمكن ان يستخدمها الاميركان وحلفاؤهم من العراقيين، مع الافلات من العقاب، لتغطية النفقات التي يبقونها سرا – من بينها تكاليف الاجتياح التي تفوق ما اعترفت به ادارة بوش امام الكونغرس والمجتمع الدولي.

في الاسابيع القليلة التي سبقت مغادرة بريمر العراق، قامت سلطة الائتلاف بتسليم اكثر من ٣ مليارات دولار في عقود جديدة يتم دفعها من الاموال العراقية وتديرها السفارة الاميركية في بغداد. مؤخرا نشر المفتش العام لاعادة اعمار العراق تقريرا عن الطريقة التي تعاملت بها السفارة في هذا المجال. قام المدققون بمراجعة ملفات ٢٢٥ عقدا يبلغ مجموعها ٣٢٧ مليون دولار ليجدوا ما اذا كانت السفارة " قادرة يروا ضرورة لذلك عندما كان بريمر مسؤولا. لم يرد مسؤول بعثة السفارة الاميركية ولا القائد العسكري على دعوة المدققين للتعليق على ذلك، وبدلا من ذلك اشار مسؤول العقود في الجيش الاميركي الى ان " الظروف السلمية التي تصورناها في التخطيط الاولي مازالت بعيدة عن جهود اعادة الاعمار". هذا انتقاص ملحوظ واعتراف بان الاميركان لا يتوقع منهم ان يهتموا عندما ينفقوا اموال شعب آخر لتمويل الحرب.

الافتقار للمساءلة لا يتوقف عند الاميركان، ففي كانون الثاني من هذا العام اصدر المفتش العام لاعادة اعمار العراق تقريرا يفصل ادلة على الاحتيال والفساد والضياع ارتكبتها الحكومة العراقية المؤقتة خلال ادارة بريمر. حيث وجد ان ٨,٨ مليار دولار – مجمل انفاق الحكومة العراقية المؤقتة من ت٢ ٢٠٠٣ الى حزيران ٢٠٠٤ – لم يتم حسابها بشكل صحيح. الوزراء والمسؤولون الكبار كانوا مطلقي اليد في تسليم مئات الملايين من الدولارات نقدا كما يشاؤون امام انظار " المستشارين " الاميركان. يبين المدققون ان " افراد سلطة الائتلاف لم يراجعوا ويقارنوا اداء المالية والميزانية والعمليات مع النتائج المخطط لها او المتوقعة ". احدى الوزارات منحت ٤٣٠ مليون دولار في عقود دون ان يرى مستشارو سلطة الائتلاف اية اوراق بهذا الشأن. وادعت وزارة اخرى انها دفعت اجورا لـ ٨,٢٠٦ من الحراس لكن المدققين لم يجدوا غير ٦٠٢ (حارس). ببساطة من المستحيل معرفة كم من مجموع ٨,٨ مليارات دولار ذهبت الى المليشيات الخاصة والى الجيوب الشخصية. في رده على تقرير المفتش العام لاعادة اعمار العراق، قال بريمر " هناك الكثير من المفاهيم الخاطئة وعدم الدقة في تقرير مكتب المفتش العام. فعند التحرير كان الاقتصاد العراقي ميتا وكانت اولى اولويات سلطة الائتلاف دفع الاقتصاد "، فرد المفتش العام بتدقيق آخر في نيسان الحالي وهو تحقيق في اسلوب سلطة بريمر في ادارة المدفوعات من اموال العراق في جزء واحد من العراق هو الحلة قائلا " خلال عملية التدقيق حددنا عيوبا كبيرة في السيطرة على النقد منعتنا من تحقيق اهدافنا ". لقد كشفوا ان مقر سلطة الائتلاف في بغداد " لم تفرض سيطرة كاملة ولم تسأل عن حوالي ١١٩,٩ مليون دولار " وان العملاء في الميدان " عجزوا عن حساب اكثر من ٩٦,٦ مليون دولار نقدا او على شكل وصولات". العملاء كانوا في الغالب من الاميركان العاملين بموجب عقود قصيرة الأجل، والعديد منهم قدموا اعمالهم الورقية قبل ساعات فقط من مغادرتهم العراق. كما ان هناك مبالغ تم انفاقها دون وجود وصولات تثبت ذلك.

اذن اين ذهبت الاموال؟ قطاعات المدارس والمستشفيات واسالة الماء والكهرباء – التي كان من المفروض ان تستفيد من هذه الاموال – هي في حالة مزرية من الخراب. الاستنتاج الذي لا مفر منه هو ان الكثير من العملاء الاميركان قد اخذوا رزما كبيرة من النقد لأنفسهم وعقدوا صفقات مربحة مع متعاقديهم من العراقيين. وهكذا تستمر القضية. آخر تدقيق لهيئة المشورة والرقابة يحكي عن الحكومة العراقية وهي تتحدث عن " حسابات غير مكتملة " و" افتقار الوزارات العراقية الى وثائق التنافس على العقود" و" اختلاس محتمل لايرادات النفط " و" صعوبات كبيرة في ضمان اكتمال ودقة ميزانية البلاد والسيطرة على النفقات " و" عدم ايداع ايرادات تصدير النفط في الحسابات المناسبة في مخالفة صريحة لقرار مجلس الامن المرقم ١٤٨٣ ". بغياب المساءلة الحقيقية لا يمكن للعراق ان يعرف كم من الثروة الوطنية يتم انفاقه على اعادة الاعمار، وكم من الاموال تذهب لاصدقاء وعوائل الوزراء وموظفي الخدمة المدنية او تتسرب الى حسابات في بنوك سرية خارج البلاد. ومع عودة الكثير من البعثيين الى الحكومة فان بعض هذه الاموال قد تذهب لتمويل المتمردين.

لقد استفاد صدام والولايات المتحدة على حد سواء بشكل كبير خلال فترة حكمه. فلقد كان يسيطر على ثروة العراق بينما يذهب اغلب النفط العراقي الى مصافي كاليفورنيا من اجل توفير البترول الرخيص للناخبين الاميركان. الشركات الاميركية التي كان صدام يفضلها على غيرها حققت ثروات كبيرة. اليوم يتكرر الشيء نفسه، فالنفط يذهب الى كاليفورنيا وان الحكومة العراقية الجديدة تنفق الثروة الوطنية دون خوف من العقاب.

دخول القوات الامريكية الى المدن العراقية .. ارشيف

بريمر يتسلم زمام السلطة بعد صدام

مدققو المكتب ومحاسبوه ومحققوه الجنائيون غالبا ما كانوا يجدون انفسهم منعزلين في المنطقة الخضراء حيث يتحاشاهم مواطنوهم من العاملين في سلطة الائتلاف المؤقتة.

ذكر مدير احد المستشفيات العراقية انه عندما جاء لتوقيع احد العقود، قام ضابط عسكري اميركي يمثل سلطة الائتلاف بشطب السعر الاصلي ومضاعفته. احتج مدير المستشفى بان السعر الاصلي كان كافيا، فرد الضابط الاميركي بان الزيادة (اكثر من مليون دولار) كانت تمثل مجموع تقاعده.